العلوم الاقتصادية
العدد الثاني والثلاثون / المجلد الثامن / نيسان , ٢٠١٣

دور القدرات العلمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
ماليزيا أنموذجا

م.د. عدنان فرحان عبد الحسين
جامعة البصرة - كلية الإدارة والاقتصاد

المستلخص:

العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير القدرات العلمية والبشرية هي علاقة طردية، فكلما توافر رأس المال البشري المدرب والمؤهل في بلد معين كلما ارتفعت قدرة ذلك البلد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولم يكن نجاح ماليزيا في تطوير اقتصادها وزيادة قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا نتيجة عوامل عديدة أبرزها اهتمامها بتنمية المورد البشري وتطويره من خلال زيادة مخصصات الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة، مما أدى إلى نجاحها في تأسيس نظام تعليمي متطور ساعدها على توفير قدرات علمية مؤهلة استطاعت جذب الشركات الاستثمارية العالمية إلى ماليزيا وبالتالي أسهم وبشكل كبير بحدوث تحولات هيكلية جذرية في الاقتصاد الماليزي، وأصبح القطاع الصناعي هو العصب الرئيس لهذا الاقتصاد بدلا من القطاع الزراعي الذي احتل هذه المكانة سابقا، فضلا عن احتلال ماليزيا لمراتب متقدمة عالميا في مجال تصنيع أشباه الموصلات والرقائق الالكترونية، وتوظف القدرات العلمية اليوم كأداة مهمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات.

المقدمة:

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تطوراً ملحوظاً في العقود الأخيرة وأصبح من أهم أدوات التمويل للاستثمار بالدول النامية، وازدادت هذه الأهمية مع ارتفاع مساهمة الشركات متعددة الجنسية في نقل

تاريخ قبول النشر ٢٠١٣/٣/٤

الأموال وتدويرها عالميا من خلال بناء شبكات وفروع لها عبر دول العالم المختلفة، وللاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبرى في تحقيق التكامل العالمي من خلال ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له فضلا عن الدور الكبير الذي يمارسه الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لقد أصبح تطوير القدرات العلمية من المعايير المهمة والرئيسة لقياس تطور البلدان ومعرفة درجة تقدمها ورفاهيتها ولم تعد المقاييس التقليدية كمؤشرات الدخل كافية في عصر العولمة، فالفجوة تزداد بين أغلب الدول النامية والدول المتقدمة بالرغم من انخفاض مستويات الفقر وارتفاع معدل توقع الحياة وانخفاض معدل الوفيات بين الأطفال، وان تطوير هذه القدرات له دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لما توفره هذه القدرات من أيد عاملة مدربة وكفوءة، كما أنها توفر الأرضية المناسبة التي تسهل عمل المستثمر الأجنبي وتكون أحد عوامل الجذب له.

تعد تجربة ماليزيا في تطوير القدرات العلمية من التجارب الرائدة في هذا المجال، إذ أن تحقيق ماليزيا لنمو اقتصادي مضطرد وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن في أحد جوانبه إلا انعكاسا لاستثمارها في المورد البشري، فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة إلى قوة العمل الماهرة، فضلا عن أن هذا النظام قد أسهم بشكل كبير في تحول ماليزيا من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من الدور الكبير الذي تمارسه القدرات العلمية في التطور الاقتصادي، ودور تلك القدرات كعامل محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

مشكلة البحث:

العلاقة بين النظام التعليمي والاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت مهمة جدا في ضوء الاعتماد المتزايد من قبل الشركات العالمية على أحدث التقنيات في التصنيع والتطوير المستمر لمنتجاتها، لذا فان تطوير القدرات العلمية أصبح أحد المحفزات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

هدف البحث:

تتمثل أهداف البحث في النقاط الآتية:

١- توضيح دور القدرات العلمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
٢- استعراض تجربة ماليزيا وما حققته في هذا المجال.

فرضية البحث:

أدى الاهتمام بتطوير النظام التعليمي إلى توفير القدرات العلمية التي تعد أحد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر مما قاد إلى ارتفاع مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومزاياه ومحدداته:

اختلفت النظرة إلى الاستثمارات الأجنبية من قبل الباحثين والاقتصاديين عبر التاريخ، فقد شهدت حقبة الستينات والسبعينات من القرن الماضي تشكيكا وعدم ثقة بجدوى الاستثمارات الأجنبية وعدها بعضهم نوعا من أنواع التبعية الاقتصادية للدول الغربية مما قلل بشكل كبير من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، غير أن مدة الثمانينات والتسعينات شهدت انقلابا على هذا الفكر وظهرت أفكار معاكسة تماما تبنت الاستثمار الأجنبي وبينت مدى أهميته للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، مما دعا العديد من تلك الدول إلى تشريع قوانين تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment– FDI) ويقصد به انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر على هيأة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيس لهذا النوع من الاستثمارات[١]. والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (Foreign Portfolio

(١) حسن عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، بنك الكويت الصناعي، العدد ٨٣، ديسمبر ٢٠٠٥، ص ١٢.

Investment – FPI) وتتضمن كل أنواع التوظيفات المالية في السندات الحكومية والمؤسسية وكل أنواع القروض المصرفية وجميع أنواع الأسهم [١].

وقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل تعكس مصالح مستمرة وقدرة على التحكم الإداري بين منشأة في البلد الأم، ومنشأة أو وحدة إنتاجية معينة في بلد آخر، ولتوضيح هذا التعريف، تعرف المنشأة في البلد الأم على أنها تلك المنشأة التي تمتلك أصولا في منشأة أو وحدة إنتاجية تابعة لبلد آخر، وعادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال المنشأة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار، وهذه الحصة تساوي أو تزيد على (١٠%) من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم[٢].

وتتركز أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط الآتية[٣]:

١- توفير الفرصة للعمالة المحلية لرفع مستواها من خلال العمل مع الشركات الأجنبية المستثمرة بالبلد، مما يتيح لها إمكان اكتساب المهارات التقنية الحديثة من خلال استخدام تلك الشركات لأحدث أساليب العمل والتدريب، ومن ثم يقوم العاملون بهذه الشركات بنقل واستخدام مهاراتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات المحلية عندما يلتحقون للعمل بها.

٢- قيام الشركات المستثمرة بتوفير احتياجات الشركات المحلية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلي، مما يتيح للشركات المحلية إمكان إنتاج السلع والخدمات بمواصفات عالية وترفع من قدرتها التنافسية في السوق العالمية.

٣- تؤدي المنافسة بين الشركات المستثمرة والشركات المحلية إلى دفع تلك الأخيرة إلى محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويعها وتطويرها وبالتالي يرفع من قدرة تلك الشركات على منافسة الشركات الأجنبية.

٤- إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي للبلد المضيف يعوض نقص المدخرات، فضلا عن أن تلك الاستثمارات يمكن أن تسهم في معالجة الخلل الهيكلي لاقتصاد البلد

---

(١) سرمد كوكب الجميل (التمويل الدولي : مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات) الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الموصل ، ٢٠٠٢ ، ص٢٤٥-٢٤٧ .

(٢) د. علي عبد القادر علي ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية ، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد ٣١، يوليو –تموز ٢٠٠٤ ، السنة الثالثة ، ص ٤.

(٣) حسن الأسرج، مصدر سابق، ص ٢٤.

المضيف إذا ما توجهت تلك الاستثمارات نحو القطاع الصناعي ومشاريع البنية التحتية اللازمة لبناء اقتصاد حديث ومتطور.

المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر: هناك محددات عديدة أهمها:

١- الأسواق: يعد حجم السوق المحلي وإمكان الدخول إليه وكذلك مستوى القوة الشرائية للسكان وإمكان نمو تلك المتغيرات ومعدل النمو الاقتصادي ، جميعها تشكل المعايير الرئيسة التي تستخدمها الشركات الأجنبية في تقديرها مدى صلاحية البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر[١].

وبهذا يمثل حجم السوق ومعدل نموه محدداً مهماً بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن كبر السوق يعني إمكان دخول مستثمرين أكثر وشركات اكبر، وأن ارتفاع معدلات نمو السوق يحفز المستثمرين الأجانب على الاستثمار بشكل اكبر[٢].

٢- الموارد الطبيعية: يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر عادة نحو البلدان الغنية بالموارد الطبيعية ويتناسب حجمه طردياً مع وفرة تلك الموارد في البلدان المضيفة ذلك من اجل تخفيض تكاليف الإنتاج إلى أدنى ما يمكن بهدف تحقيق أقصى الأرباح. [٣].

٣- توافر الأيدي العاملة ومستويات الأجور: يعد توافر الأيدي العاملة الرخيصة دافعاً للاستثمار الأجنبي المباشر لان انخفاض التكاليف الإنتاجية يؤدي إلى دعم القدرة التنافسية للشركات متعددة الجنسية وخصوصاً تكاليف عنصر العمل، لذلك تسعى تلك الشركات إلى تأسيس المصانع في الدولة النامية للانتفاع من انخفاض معدلات الأجور، ويحدث ذلك في العديد من الصناعات التي تحتاج إلى أيد عاملة كثيرة ولا تحتاج إلى تدريب عال (مثل صناعة المنسوجات والملابس).

---

(١) مركز المشروعات الدولية الخاصة. الاستثمار الأجنبي المباشر، طبعة منقحة ٢٠٠٥ واشنطن. ص ٢٥-٢٦.

(٢)UNCTAD. World Investment Report, New York and Geneva,١٩٩٨ pp. ١٠٦-١٠٧.

(٣)Ibid, p. ١٠٨.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن معدلات الأجور ليست وحدها العامل الذي يحدد جذب المستثمر إلى الدول النامية، فالمستثمرون ينظرون كذلك إلى نوعية التعليم في تلك الدول نظراً لأنه من السهل تدريب العمال الذين يتمتعون بمستوى تعليمي جيد(١).

٤- معدل النمو ومستوى التنمية الاقتصادية: تسهم معدلات النمو المرتفعة للبلد المضيف في استقطاب التدفقات الاستثمارية، إذ يعد معدل النمو أحد المؤشرات المهمة التي يعتمد عليها المستثمر للقيام باستثماراته، وتجربة دول جنوب شرق آسيا خير دليل، إذ حفزت معدلات النمو المرتفعة التي حققتها تلك الدول في فترة الثمانينات والنصف الأول من التسعينات تدفقات الاستثمار الأجنبي الذي اتجه بشكل كبير لتلك المنطقة.

هذه هي أهم العوامل الاقتصادية ويرى بعضهم أن تطبيق الخصخصة وبرامج الإصلاح الاقتصادي ومدى توافر البنية التحتية المتطورة من العوامل المحددة أيضا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

فضلا عن المحددات الاقتصادية هناك أيضا محددات غير اقتصادية أهمها محددات سياسية تتمثل في الاستقرار السياسي، وفلسفة النظام السياسي الحاكم للبلد المضيف للاستثمار الأجنبي، ومحددات قانونية تتمثل في وجود إطار قانوني يرسي الأسس التشريعية والقانونية المنظمة لحركة الاستثمار على أن يتسم هذا الإطار بالتطور والمرونة والشفافية.

ثانيا : القدرات العلمية ودورها في التطور الاقتصادي:

القدرات العلمية تعني القدرة على التفكير العلمي السليم الذي يمكن أن يتجسد في شكل نتاج علمي قابل للتطبيق ويمثل إضافة إلى المعرفة.

ويرى بعضهم أنها تعني مستوى التدريب والمهارة التي يتمتع بها المورد البشري في الدولة، ومدى قدرته على استيعاب التقنيات الجديدة واستخدامها وتطويرها، وهذا المفهوم يرتبط بمفهوم التنمية البشرية. إذ تعني التنمية البشرية بمفهومها العام تنمية شاملة للقدرات الذاتية وزيادة مهارات ومعارف

(١) مركز المشروعات الدولية الخاصة، الاستثمار الأجنبي المباشر. مصدر سابق. ص ٢٦.

جميع أفراد المجتمع[١]. وتعد تنمية رأس المال البشري تعبئة للطاقات البشرية وبلورة لإمكاناتها المتعددة ومواهبها العقلية والجسدية لرفع مكانتها حتى يمكن استخدامها بصورة مبدعة في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد[٢]، وبذلك أصبحت العمالة الماهرة من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ونعني بالعمالة الماهرة، القدرة التي تمتلكها في مجال أداء المهمات التي تناط بها وفي جميع المجالات الإنتاجية والخدمية بكفاءة وعلى وفق مواصفات محددة لذلك الأداء[٣].

إن تنمية القدرات العلمية أصبحت من القضايا المهمة والملحة بوصفها عملية ضرورية لتحريك وصقل وتنمية القدرات والكفاءات البشرية في جوانبها العلمية أو العملية أو الفنية أو السلوكية، فهي وسيلة تعليمية تمد الإنسان بمعارف أو معلومات أو مهارات ترفع من قدرته على العمل والإنتاج، وهي أيضا وسيلة تدريبية تزود العنصر البشري بالطرائق العلمية والأساليب المتطورة والمسالك المتباينة في الأداء الأمثل، فضلا عن أنها وسيلة فنية تمنحه خبرات إضافية ومهارات ذاتية تعيد صقل قدراته العقلية ومهاراته اليدوية، وان الدعائم الأساسية لهذه العملية هي التربية والتعليم، والتدريب وتنمية القدرات[٤].

وإذا ما عدنا إلى جذور الاهتمام بالقدرات العلمية للبشر ودورها في تحقيق التنمية والتقدم، نجد الاقتصادي مارشال (Alfred Marshall) في كتابه مبادئ الاقتصاد (Principle of Economics)، يؤكد الدور الأساسي الذي يؤديه الفرد في إنتاج السلع ونمو الإنتاج وتطوره، كما يؤكد على أهمية التعليم في رفع إنتاجية الفرد، وعد أن أثمن استثمار لرأس المال هو ما يستثمر في البشر، لأن رأس المال البشري يتميز بسمة لا تتوافر في غيره، إذ أن منحنى إنتاجيته يتصاعد باتجاه منحنى خبراته ومهاراته نفسه وأن عمره المعنوي يتجدد مع تغيرات العصر ولا يندثر إلا بتوقف عمره

(١) عبد ضمد الركابي، الاستثمار في الإنسان وأهمية رأس المال البشري في إستراتيجية التصنيع الخليجية ، مجلة الاقتصادي، بغداد، جمعية الاقتصاديين العراقيين، السنة الثانية والعشرون، العدد الثالث، ١٩٨١، ص ٥٦.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢٧.
(٣) عبد الله عبد الدائم، تعليم الكبار وتنمية القوى العاملة العربية، علم تعليم الكبار، الجزء الثاني، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، بغداد، ١٩٨٥، ص ٧.
(٤) د. نافز أيوب محمد، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد ٤٤، شتاء ٢٠١٠، ص ٦.

الزمني ومعنى ذلك أنه لا يخضع لقانون تناقص المنفعة، فضلا عن ذلك فقد عد مارشال الاستثمار في المورد البشري استثمارا قوميا كونه يؤدي إلى اكتساب منافع مباشرة تتمثل في ارتفاع الدخول ومنافع غير مباشرة تتمثل في ارتفاع مستوى الخبرة والكفاءة [١].

ثم جاءت دراسة شولتز (T. Shultz) التي ركزت على تحليل العلاقة بين التعليم والنظام التربوي والنظم الاجتماعية الأخرى، وأشارت إلى أهمية الاستثمار في المورد البشري من الناحية الاقتصادية، كما بيّنت أن الاستثمار في العنصر البشري يعني توفير مستلزمات تطوير القدرة البشرية كالتعليم والتدريب والصحة، ثم جاءت بعد ذلك العديد من الدراسات والبحوث التي بينت أهمية رأس المال البشري في النمو الاقتصادي، وبعد ذلك جاءت الطفرة في كتابات روبرت سولو التي أوضح فيها أثر التقدم العلمي وتطور قوة العمل كعنصر مؤثر في النمو الاقتصادي، كما توصل العالم الاقتصادي النرويجي اوكرست إلى أن الزيادة في متوسط دخل الفرد عائدة للتحسن في العوامل البشرية، كما أكدت دراسة هاربيسون ومايرز على أن بناء الأمم يتوقف على تنمية البشر وتنظيم النشاط البشري وبشكل يفوق في نتائجه الاقتصادية والاجتماعية الاستثمار في الموارد المادية[٢].

إن أهمية دور التربية والتعليم يتبين من خلال اكتشاف الطاقات البدنية والفكرية الكامنة لدى الإنسان وتطويرها، وهنا يؤدي قطاع التعليم دورا أساسيا في إعداد المتخصصين والفنيين والعمال المهرة خاصة في الدول النامية التي تعاني من نقص كبير في أعداد هؤلاء، وعليه فان توافر القدرات العلمية المحلية في بلد معين يخلص مسيرة التنمية في هذا البلد من عقبة الاعتماد على القدرات العلمية الأجنبية وما يكتنفها من مشكلات وعقبات تعرقل مسيرة التنمية، وتشير تجربة التصنيع في الدول المتقدمة إلى وجود علاقة قوية بين مستوى التقنية وأساليب الإنتاج من جهة، وهيكل القدرات العلمية ونظم التعليم من جهة أخرى، فالتقنيات التي يراد لها أن تطبق في إنتاج معين هي بحاجة إلى أسلوب إنتاج ملائم لها وقدرات علمية ومهارات بشرية تستلزمها هذه التقنية، فاستخدام تقنيات عالية

(١) Marshall A., Principle of Economics, Macmillan and Co. Ltd, London, ١٩٣٠, P.٢١٦.

(٢) انظر: عقيل حميد الحلو، الاستثمار بالمورد البشري وعلاقته بالتشغيل و البطالة في البلاد النامية (دراسة حالة العراق)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٣.

يعني اعتماد أسلوب إنتاج متطور ومهارات بشرية عالية لا يمكن توفيرها إلا من خلال مستوى مرتفع من التعليم[١].

وقد أثبتت الدراسة التي قام بها شولتز العلاقة بين القدرات العلمية للفرد وبين النمو الاقتصادي، وحللت هذه الدراسة أسباب النمو الاقتصادي للولايات المتحدة للمدة (١٩٠٠-١٩٥٥) فأوضحت أن ارتفاع رأس المال الحقيقي بنسبة (١%) قد أدى إلى زيادة الإنتاج بنسبة (٠,٢%) سنويا، وأن زيادة حجم التشغيل بنسبة (١%) قد أدت إلى زيادة الإنتاج (٠,٧%)، في حين أن هناك زيادة في الإنتاج بنسبة (١,٨%) سنويا قد نجمت عن التغير في العنصر البشري نتيجة الاستثمار برأس المال البشري، فضلا عن أن الدراسة أوضحت أن توسيع حجم الوحدات الإنتاجية يتطلب زيادة في حجم القوى العاملة المتعلمة والمدربة، ومن المعروف أن زيادة أحجام الوحدات الإنتاجية مع ما يرافقها من وفورات بسبب اقتصادات الحجم تعود بالفائدة على الإنتاج المتحقق، ومن ثم على النمو الاقتصادي مما يعني أن التعليم يسهم في التنمية الاقتصادية[٢].

فيما أظهرت دراسة ستروملين في الاتحاد السوفيتي السابق أن إنتاجية العامل غير المتعلم تزداد بنسبة (٣٠%) بعد عام واحد من الدراسة الابتدائية و(٣٢٠%) بعد ثلاثة عشر عاما و(٦٠٠%) بعد الدراسة الجامعية وتشير الدراسة إلى أن نسبة مساهمة العامل المتعلم لـ(١٠) سنوات دراسية أو الذي أنهى المرحلة الثانوية تبلغ (٨٠,٣٠) مرة بقدر مساهمة العامل الذي انهي (٤) سنوات تعليمية، وأثبتت دراسة أخرى لستروميلن حول تأثير التعليم في مستوى إنتاجية العمل بأن تأثير التعليم في زيادة الدخل القومي يصل إلى (٢١%) تقريبا[٣].

في دراسة لكل من بارو (Barro) ولي (Lee) حول محددات النمو الاقتصادي شملت ما يقارب ١٤١ دولة من دول العالم للمدة (١٩٥٠-١٩٩٥)، اتضح أن رأس المال البشري محدد مهم في النمو الاقتصادي، وكلما ارتفع مستوى التعليم أشار ذلك إلى مهارة أكبر وإنتاجية أعلى في صفوف العمال، مما يؤدي إلى زيادة مخرجات الاقتصاد من السلع والخدمات، وان توافر المورد البشري ذي التعليم الجيد يساعد أيضا في تسهيل الاستفادة من التقدم التقاني في الدول المتقدمة، فضلا عن أن مستوى التعليم له تأثير قوي في الجوانب الاجتماعية مثل صحة الأطفال والخصوبة،

(١) د. نافز أيوب محمد ، مصدر سابق، ص ١٢.
(٢)عقيل حميد الحلو، مصدر سابق ، ص ١٨.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٩.

وتعليم الأطفال وتوزيع الدخل، فقد أظهرت تلك الدراسة أن هناك علاقة ارتباط موجبة (Positive Correlation) بين النمو والتعليم، وخصوصا التعليم من المستويين الثانوي والعالي ، وأوضحت الدراسة أن سبب ذلك هو أن العمال ذوي التعليم الأعلى هم أكثر كفاءة على التأقلم مع التقنيات الجديدة، ويؤدون دورا مهما في نشر هذه التقنيات، وهذا أمر مهم في عملية التنمية، ولا يؤدي التعليم الابتدائي دورا كبيرا في النمو، إلا أنه يعد الجسر الذي يمكن من خلاله الوصول إلى المراحل الأعلى ذات المردود التنموي(١).

من هنا يتضح أن للقدرات العلمية دورا كبيرا ومؤثر في التنمية الاقتصادية وفي تحقيق النمو الاقتصادي، لذا فان الاهتمام بتطوير هذه القدرات وتنميتها سيسهم بشكل كبير في تحقيق التطور المنشود للبلد ومعدلات النمو الاقتصادي المطلوبة.

ثالثا: القدرات العلمية محدد مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي يتطلب تطوير العنصر البشرى وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته وبصفة خاصة تطوير وخلق القدرات العلمية والكفاءات والكوادر القادرة على توليد التقنية الملائمة للظروف المحلية، وتؤكد دراسة نشرها صندوق النقد الدولي وجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في الدول النامية تبعا لما يطلق عليه "محددات رأس المال البشرى"، وبتعبير مبسط، فان المعنى الذي ينطوي عليه هذا المصطلح مؤداه أن القوى العاملة في دولة ما إذا ما كانت ذات تعليم جيد، فان الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدولة يعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي(٢).

وقد أوضحت العديد من الدراسات أنه كلما توافر رأس المال البشري الأفضل في بلد ما كلما ارتفعت جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر لذلك البلد، فقد بين (Lucas) في بحثه الموسوم ب (لماذا

---

١) Robert J. Barro & Jong – Wha Lee, International Data on Educational Attainment Updates and Implications, Journal of Economic Literature, No.١٢٠ , J ٢٤, ٠١٥, Aug. ٢٠٠٠.

(٢) ادوارد م .جراهام،العمل معا:الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة،الإصلاح الاقتصادي اليوم، القاهرة،العدد ٣ ، يوليو ٢٠٠٠، ص ٣٠.

لا يتدفق رأس المال من البلدان الغنية إلى الفقيرة) أن نقص الموارد البشرية المؤهلة يقلل من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، وقدم (Zhang and Markusen) في دراستهما (الشركات المتعددة الجنسية ومواصفات البلد المضيف) نموذجا يوضح أن توافر قوة العمل الماهرة في البلد المضيف هو مطلب أساسي للشركات المتعدية الجنسية ومؤثر في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما أوضح (Dunning) في دراسته (الشركات متعدية الجنسية والاقتصاد العالمي) أن مهارة ومستوى تعليم قوة العمل يمكن أن يؤثر في كل من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات متعددة الجنسية، لذلك فان العلاقة بين رأس المال البشري المؤهل والاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة طردية بمعنى أنه كلما توافر رأس المال البشري المؤهل والمدرب ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد أيد ذلك (Noorbakhsh) في دراسته (رأس المال البشري وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، أدلة تطبيقية جديدة) التي أوضح فيها أن لرأس المال البشري تأثيرا موجبا على الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن أهمية رأس المال البشري للاستثمار الأجنبي المباشر تزداد عبر الزمن(١).

يمكن القول إن العلاقة بين القدرات العلمية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة متبادلة إذ أن توافر القدرات العلمية يؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويتأثر به، ويؤثر توافر القدرات العلمية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يأتي:

١- توافر القدرات العلمية والكفاءات والمتخصصين في بلد ما يمثل حافزا للشركات الاستثمارية العالمية من أجل اختيار ذلك البلد كمكان لتوظيف أموالها وفتح فروع لها، وذلك لأنه من السهل تدريب العمال والمتخصصين ذوي التعليم الجيد وإيصالهم إلى أعلى مستوى إنتاجي في مدة أقل من العمال والمتخصصين ذوي المستوى التعليمي المنخفض.

٢- تزايد الاستثمار في الآونة الأخيرة في الدول النامية في أنشطة عالية التقنية تتطلب عمالة منتجة مع توافر مستويات عالية من المهارة، إذ تسعى الشركات العالمية غالبا إلى استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج من أجل تخفيض كلف الإنتاج، وهذه التقنيات لا يمكن

(١) Wong Hock Tsen, The determinant of Foreign Direct Investment in the Manufacturing Industry of Malaysia, Journal of Economic Cooperation, Vol. ٢٦ (٢), ٢٠٠٥, P.٩٨.

استخدامها في الدول المضيفة للاستثمار ما لم تتوافر قدرات علمية قادرة على التعامل مع هذه التقنيات.

٣- توافر الأيدي العاملة الماهرة ذات القدرات العلمية يعني إنتاجية أكبر لها، وتعد كلفة العمل وإنتاجية العمال من المحددات الأكثر أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٤- يعرقل نقص المهارات بالمستويات المطلوبة إمكان الاستفادة من التطور التقني الذي تستخدمه الشركات الاستثمارية في عملياتها الإنتاجية، ويعرقل إمكان استخدام الأدوات والآلات بفاعلية ، ومعلوم أن الشركات الاستثمارية تسعى غالبا إلى الوصول إلى القدرة التقنية الابتكارية، وبذلك أصبح كل من التقنية والابتكار عاملا حاسما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٥- يؤدي توافر القدرات العلمية دورا مهما في تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المالية المستثمرة، إذ أن توافر هذه القدرات يعني قدرتها على مواكبة التطورات في أساليب الإنتاج التي تقدمها المعطيات الجديدة في مجال العلم والتقنية.

وتتأثر القدرات العلمية بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يلي:

١- للشركات الاستثمارية العالمية دور في زيادة كفاءة استخدام التقنيات الحديثة، معتمدة على خبراتها التي حصلت عليها من تجاربها في الدول الأخرى، وفي حالات معينة تلجأ هذه الشركات إلى فتح مراكز محلية للبحث والتطوير، من أجل تطوير تقنياتها بما يتلاءم ونمط الاستهلاك السائد، وبذلك فان القدرات العلمية والكفاءات والاختصاصيين سيكتسبون خبرة كبيرة من خلال عملهم في تلك المراكز، فضلا عن أن فتح تلك المراكز سيحفز الشركات المحلية على فتح مراكز مماثلة وبالتالي فرص عمل أكبر للكفاءات العلمية وأصحاب المهارات(١).

٢- تسهم مشاركة العمال والمختصين المحليين في مشاريع الشركات الاستثمارية بإكسابهم العديد من المهارات والخبرات الفنية والإدارية، التي يقوم هؤلاء بنقلها فيما بعد واستخدامها في

(١) الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي: الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديات التنمية، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ١٩٩٩، ص ٣٩.

الشركات المحلية عندما يلتحقون بها، ومن ثم تنتقل هذه التقنيات إلى أكبر عدد ممكن من العمال والمختصين في البلد.

٣- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رفع مستوى التعليم في البلد المضيف سواء من خلال فتح فروع للجامعات العالمية الرصينة في البلد المضيف أم من خلال إرسال البعثات العلمية إلى الخارج، أو الدورات التدريبية والتأهيلية، فضلا عن تطوير مراكز البحوث والدراسات المحلية التي تؤدي دورا ساندا للشركات المستثمرة.

٤- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يسهم في تطوير القدرات العلمية وذلك بشكل غير مباشر إذ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يطلب عمالة ماهرة وذات مواصفات علمية عالية وبالتالي سيحفز ذلك الاستثمارات المحلية من أجل المنافسة، وعليه فان الجامعات والمراكز العلمية لا بد وأن تستجيب لطلب السوق من خلال تطوير مخرجاتهم وتنويع اختصاصاتهم.

يمكن توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتوافر القدرات العلمية من خلال المخطط الآتي:

شكل (١) العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتوافر القدرات العلمية

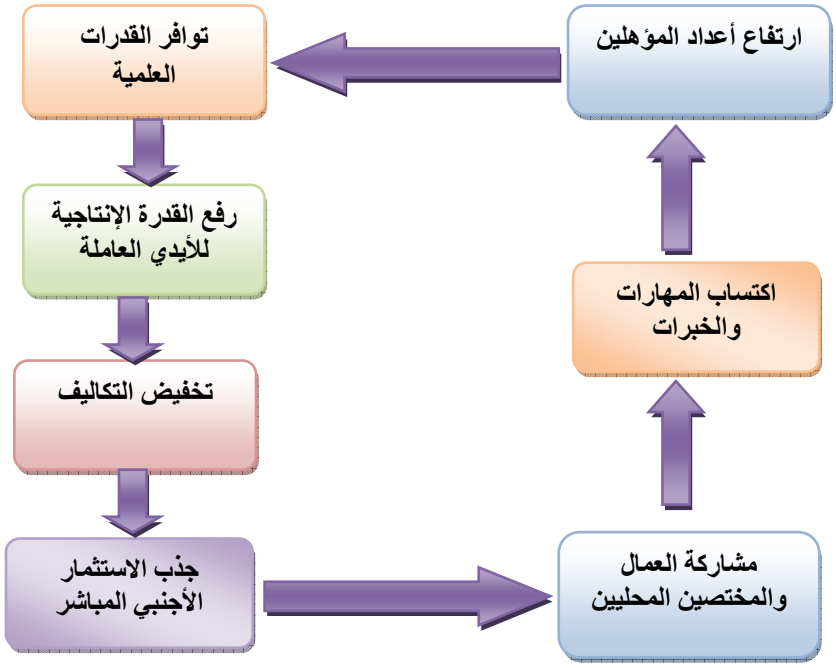

المصدر: من إعداد الباحث

رابعا: التجربة الماليزية في تطوير القدرات العلمية:

احتلت ماليزيا المرتبة (٦١) عالميا في دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١١ من بين ١٨٧ دولة شملها التقرير، وصنفت ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، وارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية من (٠,٥٥٩) عام ١٩٨٠ إلى (٠,٧٦١) عام ٢٠١١، وبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار (١٥ سنة فما فوق) ما نسبته (٩٢.٥%)، مما يعني أن هناك اهتماما كبيرا بتطوير المورد البشري، وبلغ الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي (٤,٨%) خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠٠٩)[١].

تعد تجربة ماليزيا في تطوير التعليم وبناء القدرات العلمية واحدة من التجارب الرائدة في هذا المجال والتي أدت إلى تطور اقتصادي كبير وأسهمت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا والاستفادة منه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وانطلقت ماليزيا في إصلاحها للنظام التعليمي من السياسة التعليمية للبلاد اذ ترجمت تلك التطلعات إلى فلسفة التعليم التي نصت على «إعداد المواطنين بصورة أكثر ديناميكية وإنتاجية لمواجهة تحديات القرن القادم في عملية التنمية الوطنية نحو تحقيق وضع صناعي جديد، وإعداد الأفراد إعدادًا عقليًا وروحيًا وجسميًا وعاطفيًا قائمًا على الإيمان بالله وطاعته, وتزويدهم بالمعارف والمهارات والقدرات ليتحملوا المسؤولية والقدرة على المساهمة في وحدة ورخاء الأسرة والمجتمع والوطن ككل, وتكوين نظام تعليمي على مستوى عالمي يفي بمتطلبات وتطلعات الشعب الماليزي ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص من خلال إتاحة فرصة التعليم لجميع الماليزيين»، كما نصت أهداف سياسة التعليم على «توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف القومية, والعناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي, والتوافق مع التطورات التقنية والمعلوماتية, وتوظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد, والربط بين التعليم وأنشطة البحوث الانفتاح على النظم التعليمية المتطورة». وبهذا أصبح التعليم جزءًا لا يتجزأ من السياسة التنموية التي تنتهجها الحكومة[٢].

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١١، مصدر سابق، صفحات متعددة.
(٢) ليلي حمد القاسم، العلاقة بين السياسة التعليمية والإصلاح التربوي ماليزيا أنموذجا، متوافر على الموقع الالكتروني: http://www.almarefh.org/news.php?action=show&id=٤٣٧١

لقد أدى إصلاح النظام التعليمي والتركيز على بناء القدرات العلمية إلى تحويل ماليزيا من بلد يعتمد بشكل كبير على إنتاج بعض المواد الأولية الزراعية وتصديرها إلى بلد منتج ومصدر للسلع الصناعية خاصة في مجال السلع ذات التقنية العالية، وخلال مدة لا تتجاوز العشرين عاما، ويؤيد ذلك ما جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عام ٢٠٠١، إذ جاءت ماليزيا في المرتبة التاسعة بين أهم ثلاثين دولة مصدرة للسلع عالية التقنية في العالم وكما موضح في الجدول رقم (١)

جدول (١) الدول الثلاثون القائدة في مجال تصدير السلع عالية التقنية

المرتبة	الدولة	المبيعات (مليار دولار) ١٩٩٨-١٩٩٩	المرتبة	الدولة	المبيعات (مليار دولار) ١٩٩٨-١٩٩٩
١	**الولايات المتحدة**	٢٠٦	١٦	سويسرا	٢١
٢	**اليابان**	١٢٦	١٧	بلجيكا	١٩
٣	**ألمانيا**	٩٥	١٨	تايلند	١٧
٤	**المملكة المتحدة**	٧٧	١٩	اسبانيا	١١
٥	**سنغافورة**	٦٦	٢٠	فنلندا	١١
٦	**فرنسا**	٦٥	٢١	الدانمارك	٩
٧	**كوريا ج**	٤٨	٢٢	فلبين	٩
٨	**هولندا**	٤٥	٢٣	اسرائيل	٧
٩	**ماليزيا**	٤٤	٢٤	النمسا	٧
١٠	**الصين**	٤٠	٢٥	هنغاريا	٦
١١	**المكسيك**	٣٨	٢٦	هونغ كونغ	٥
١٢	**ايرلندا**	٢٩	٢٧	البرازيل	٤
١٣	**كندا**	٢٦	٢٨	اندونيسيا	٣
١٤	**ايطاليا**	٢٥	٢٩	التشيك	٣
١٥	**السويد**	٢٢	٣٠	كوستاريكا	٣

Source: UNDP, Human Development Report ٢٠٠١, New York – Oxford, Oxford University Press, ٢٠٠١, p.٤٢.

من الجدول يتضح أن ماليزيا تفوقت على دول متقدمة عديدة منها ايرلندا وكندا وايطاليا والسويد وغيرها، مما يدلل على القدرات العلمية الهائلة التي أكتسبها قطاع التعليم في ماليزيا ومكنت بالتالي من الوصول إلى هذه المرتبة.

يمكن رصد أهم مقومات نجاح التجربة الماليزية في بناء القدرات العلمية في ما يأتي [١]:

١- التزام الحكومة بمجانية التعليم الأساسي: إذ حرصت الحكومات الماليزية المتعاقبة على تقديم خدمات التعليم الأساسي مجانا منذ استقلال ماليزيا عام ١٩٥٧، ولمدة إحدى عشرة سنة (من سن السادسة حتى السابعة عشرة)، وبلغ دعم الحكومة الاتحادية لقطاع التعليم ما يصل في المتوسط إلى (٢٠,٤%) سنويا من الميزانية العامة للدولة، وارتفع الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من (٢,٩%) عام ١٩٦٠ إلى (٥,٣%) عام ١٩٩٥.

ووصل الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (٥,٩%) عام ٢٠٠٦، والى (٢٥,٣%) كنسبة من مجموع الإنفاق الحكومي للعام نفسه، وكان نتيجة ذلك الإنفاق أن وصلت نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار إلى (٩١,٣%)، ولدى الشباب إلى (٩٩,٦%) حسب إحصائيات عام ٢٠٠٦، وارتفعت نسبة القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي من (٨٩%) عام ١٩٧٠ إلى (١٠٠%) عام ٢٠٠٥، وفي التعليم الثانوي ارتفعت هذه النسبة من (٣٤%) عام ١٩٧٠ إلى (٦٩%) عام ٢٠٠٥[٢].

٢- الاهتمام بالتعليم ما قبل المدرسة (رياض الأطفال): اهتمت الحكومة بالتعليم ما قبل المدرسة وعدته جزءا من النظام الاتحادي للتعليم، واشترطت أن تكون جميع دور رياض الأطفال مسجلة لدى وزارة التربية وألزمت تلك الدور بتطبيق المنهاج التعليمي المقرر من قبل الوزارة.

٣- تركيز التعليم الابتدائي على المعارف الأساسية والمعاني الوطنية: وتبدأ المرحلة الابتدائية من سن السادسة وتستمر ست سنوات، ويراعي النظام التعليمي تعدد الأعراق في البلاد فهناك نوعان من المدارس هي المدارس القومية والمدارس المحلية (التي يسمح فيها باستخدام اللغات الصينية أو الهندية إلى جانب اللغة الرسمية)، وكلها مدارس تتبع المنهاج القومي للتعليم.

---

(١) د. كتوش عاشور، أ. فورين حاج قويدر، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، العراق، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية ، مجلة دراسات إقليمية ، العدد ٤ (١٠) ، ٢٠٠٨، ص ص ٧-١٠.

(٢) اليونسكو، الموجز التعليمي العالمي ٢٠٠٨، مقارنة إحصائيات التعليم عبر العالم، كندا ، معهد اليونسكو للإحصاء، ٢٠٠٨، صفحات متعددة.

وقد بذلت وزارة التربية جهودا كبيرة في بناء المدارس وتطويرها وتهيئة مستلزمات البيئة المدرسية كافة والوسائل التعليمية فضلا عن تدريب المدرسين وتأهيلهم ومواكبة المقررات المدرسية وطرائق التدريس للتطورات الحاصلة في الدول المتقدمة.فضلا عن إدخال مفهوم الجودة الشاملة الايزو ٩٠٠٠ في المدارس المختلفة، وتطوير النظام المعلوماتي في الإدارة التعليمية وإنشاء شبكة المعلومات الداخلية الخاصة بوزارة التعليم، والتركيز على مجانية التعليم الابتدائي ورفع مستواه كان له مردود مهم تمثل في الكفاءة الاقتصادية والعدالة.

كما توجد في ماليزيا مدارس خاصة للمعاقين عددها ٣١ مدرسة، فضلا عن المدارس العالمية التي افتتحت فروعا لها في ماليزيا وبمختلف المراحل، وتتبع المناهج الدراسية الأمريكية والانجليزية واليابانية والتايوانية والسعودية والألمانية.

وقد أثمر ذلك عن ارتفاع معدل المدرسين بالنسبة للطلاب في المدارس الابتدائية من مدرس لكل ٣١ طالبا عام ١٩٧٠ إلى مدرس لكل ١٧ طالبا عام ٢٠٠٥[١].

٤- توجيه التعليم الثانوي نحو خدمة الأهداف القومية: تقدم مدارس المرحلة الثانوية تعليما شاملا، وتمر المرحلة الثانوية أولا بالمدارس الثانوية الصغرى (شبيهة بالمدارس المتوسطة) والمدارس الثانوية العليا، وتعقد المدارس الثانوية الصغرى امتحانا في السنة الثالثة يتم بعده انتقال الطالب إلى مرحلة أكثر تخصصا تعتمد على رغبة الطالب وأدائه معا، ويعاد تقييم الطلاب في السنة الخامسة عبر امتحان شهادة التعليم الماليزية (SPM)، وهذه الشهادة تؤهل الطالب للخروج إلى سوق العمل والانضمام إلى العديد من المدارس الفنية والمهنية الثانوية، أما المرحلة السادسة فتؤهل الطالب للالتحاق بالجامعات المحلية والأجنبية.

٥- العناية بتأسيس معاهد تدريب المعلمين والتدريب الصناعي: أولت الحكومة عناية خاصة بتأسيس معاهد خاصة لتدريب المعلمين وتأهيلهم على المستوى القومي، وتهدف هذه المعاهد إلى تزويد قطاع التعليم بالتوجيهات المهمة لإعداد المعلمين والتفتيش والتأهيل التربوي، فضلا عن رفع مستوى المؤهلات التي يتطلبها العمل بمهنة التدريس، وتوفير فرص التنمية المهنية من خلال تقديم برامج تدريبية في أثناء الخدمة محليًا وخارجيا، والتأكيد على محو أمية الحاسب الآلي ونشر تعليم مهارات الحاسب بين المدرسين.

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٢١.

٦- سعت ماليزيا نحو إقامة مجتمع تكنولوجي عن طريق إقرار مجموعة من الإجراءات منها: التأكيد على محو أمية الحاسب الآلي، أي نشر تعليم الحاسب الآلي في جميع المستويات والأهداف، ترقية المدارس المهنية حتى تصبح تقنية، الاهتمام بنشر الإنترنت والوسائط المتعددة، تطوير ما يعرف بالمدارس الذكية (Smart Schools) والمدرسة الذكية هي مؤسسة تعليمية تم ابتداعها على أساس تطبيقات تدريس وإدارة جديدة تساعد التلاميذ على اللحاق بعصر المعلومات، وأهم عناصر المدرسة الذكية هي: بيئة تدريس من أجل التعلم، نظم وسياسات إدارة مدرسية جديدة، إدخال مهارات وتقنيات تعليمية وتوجيهية متطورة. وما زالت عملية اختبار هذه العناصر وإعادة هندستها لتحقيق كفاءة وفاعلية هذه المدرسة مستمرة ويتم تقييم التجربة في أعلى المستويات القيادية بالدولة.

وتنفذ عملية التدريس والتعليم على وفق حاجات الطلاب وقدراتهم ومستوياتهم الدراسية المختلفة، ويتبنى الأساتذة تدريس مناهج ومقررات تلبي حاجات الطلاب ومتطلبات المراحل المختلفة، فيتم اختيار مدير المدرسة من القيادات التربوية البارزة، يساعده فريق من الأساتذة ممن لديهم قدرات مهنية ممتازة. ويشارك المعلمون وأولياء أمور الطلاب مع الطلاب أنفسهم في اختيار البرامج الدراسية، ويشاركون معهم في تنفيذ بعض الأنشطة المدرسية المهمة، كالخروج في رحلات دراسية وغيرها..، فضلا عن إدخال برامج التعلم بمساعدة الكمبيوتر باللغة الماليزية، التأكيد والاهتمام بمقررات العلوم والتكنولوجيا، وهذه الإجراءات عملت على خلق قدرات علمية ساعدت ماليزيا على تحقيق سياستها التعليمية التي تهدف إلى تزويد الأفراد في ماليزيا بالمعارف والمهارات والقدرات ليتحملوا المسؤولية والقدرة على المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٧- أسست جامعة الملايا كأول جامعة في البلاد عام ١٩٤٩ وكان مقرها سنغافورة ثم توالى فتح العديد من الجامعات والفروع الجامعية للجامعات الأجنبية.

وتضع الحكومة الأجهزة والبرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي والجامعي، في حين تحاول كل الجامعات أن تتبع المعايير العالمية في التدريس ونظم الدراسة وتحديد التخصصات والمناهج الدراسية، وتشجع العلاقات والروابط بين الجامعات المحلية والجامعات العالمية الشهيرة والمماثلة لاكتساب الخبرة والتجربة والتطوير.

وقد ارتفع عدد الجامعات والكليات الجامعية الحكومية من ٥٠ جامعة وكلية عام ١٩٩٦ إلى ٥٥ جامعة وكلية عام ٢٠٠٠، وارتفع عدد أساتذة الجامعات من ٨٤٥١ أستاذا عام ١٩٩٦ إلى ١٩٧٠٢ أستاذ عام ٢٠٠٠،كما ارتفع عدد الطلاب من ١٠٨٨٤٥ طالبا إلى ٣٤٤٢٥٠ طالبا خلال المدة نفسها [١].

فضلا عن ذلك فقد أنشأت ماليزيا منظومة للتقدم العلمي والتقني واشتملت ركائز هذه المنظومة على المؤسسات الآتية[٢]:

١) المؤسسة الماليزية للأنظمة الإلكترونية: التي أنشئت في عام (١٩٨٥) وتؤدي دوراً مهماً في مساندة التقنية في قطاع الأعمال لرفع درجة المنافسة وهي تشكل جزءا" من استراتيجيات طويلة الأجل لرفع القدرة التنافسية للصناعات الماليزية خصوصا في مجال الإلكترونيات وتقنية المعلومات.

٢) وادي التكنولوجيا في ماليزيا: تأسس في عام (١٩٨٨) بهدف حث وتشجيع التقنية الحديثة ودعم الشركات المعتمدة على تقنية بدائية لدعمها في مواجهة المنافسة القوية في السوق العالمية.

٣) مؤسسة تطوير التقنية الماليزية: أسست عام (١٩٩٢) بهدف تسويق البحوث المتعلقة بعمليات التطوير التقني.

٤) المؤسسة الماليزية للبحوث والصناعة: أنشئت عام (١٩٩٢) بهدف المساهمة في التنمية الاقتصادية وتحديد الاتجاهات الصناعية الرئيسة على الصعيد الوطني عن طريق مشاركتها في تقنية البحوث والتطوير فضلاً عن عمليات التصنيع وتقديم الخدمات التقنية.

٥) صندوق تنمية الموارد البشرية: أسس عام (١٩٩٣) اعتماداً على قانون تنمية الموارد البشرية رقم (٤٩١) لعام (١٩٩٢) وقد استخدم هذا الصندوق في تمويل وتدريب المهندسين وكوادر الإدارة الوسطى واليد العاملة الماهرة في الصناعات المنتجة للتصدير.

وقد أدت كل هذه الجهود المنسقة والمنظمة إلى تفوق ماليزيا على العديد من الدول المجاورة والدول العربية، كما يوضح دليل البنك الدولي للإبداع في الجدول (٢) الآتي:

---

(١) محمد شريف بشير، استثمار البشر في ماليزيا، متوفر على الموقع الالكتروني:
http://www.hrdiscussion.com/hr١٥٧٣.html

(٢) Tan Sri Datuk Ibrahim, Gaining the Competitive Edge in: Malaysia Incorporated ١٩٩٠, P.(١١٤-١١٩).

جدول (٢) دليل البنك الدولي لنظام الإبداع* لعام ٢٠٠٧ مقارنة بسنة ١٩٩٥ لماليزيا وبعض دول المقارنة

الدولة	١٩٩٥	٢٠٠٧ أو أحدث سنة متوافرة	التغيير
ماليزيا	٦,٢٠	٦,٨٣	٠,٦٣
الإمارات	٦,٤٩	٦,٤٧	٠,٢٥
قطر	٤,٧٠	٥,٧٧	١,٠٧
الأردن	٦,٠٩	٥,٦٦	-٠,٤٣
الصين	٤,٠٦	٥,١٢	١,٠٦
السعودية	٤,٩٦	٤,٠٤	-٠,٩٢
الهند	٣,٦٥	٣,٩٧	٠,٣٢

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩، الإمارات العربية المتحدة، دار الغرير للطباعة والنشر، ٢٠٠٩، ص ٢٧١.

(*) تقع قيمة الدليل بين صفر و١٠، ويتكون من ثلاثة مؤشرات هي مجموع مدفوعات ومقبوضات حقوق الملكية والترخيص بالدولار الأمريكي للفرد، وعدد براءات الاختراع الممنوحة من قبل مكتب براءات الاختراع والماركات الأمريكي لكل مليون فرد، وعدد مقالات الدوريات العلمية والتقنية لكل مليون فرد.

يتضح من الجدول تفوق ماليزيا على الدول العربية ومنها الدول النفطية وكذلك على بعض الدول المجاورة لها كالهند والصين، مما يعني تفوق النظام التعليمي الذي انعكس في توافر الموارد البشرية المؤهلة والمدربة.

خامسا: تأثير القدرات العلمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا:

أدى توافر القدرات العلمية وتطور النظام التعليمي إلى احتلال ماليزيا المركز (٢٨) عالميا في مؤشر الجاهزية الشبكية من بين (١٣٤) دولة شملها تقرير التنافسية العالمي لقطاع تقنية المعلومات ((The Global Information Technology Report ٢٠٠٩ (GITR))، ويوضح مؤشر الجاهزية الشبكية ((Networked Readiness Index (NRI))، مدى جاهزية الدولة للمشاركة في

التطورات الحديثة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات والاستفادة منها. ويتكون مؤشر الجاهزية الشبكية من ثلاثة مؤشرات فرعية هي[١] :

١. مؤشر البيئة التقنية: يقيس هذا المؤشر مدى درجة تميز البيئة التي توفرها الدولة لتحسين وتطوير استخدام تقنية المعلومات والاتصالات بشكل كفوء وفعال.
٢. مؤشر الجاهزية التقنية: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومة، على تحسين وتطوير الإمكانات المستقبلية لتقنيات المعلومات والاتصالات.
٣. مؤشر الاستخدام: يوضح هذا المؤشر درجة استخدام وتطبيق تقنية المعلومات والاتصالات من قبل الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومة.

جدول (٣) مؤشر الجاهزية الشبكية لماليزيا وبعض دول المقارنة لعام ٢٠٠٩

الدولة	قيمة مؤشر الجاهزية الشبكية	الترتيب عالميا
الإمارات	٤,٧٦	٢٧
ماليزيا	٤,٧٦	٢٨
قطر	٤,٦٨	٣٣
السعودية	٤,٢٨	٤٠
الأردن	٤,١٩	٤٤
الصين	٤,١٥	٤٦
الهند	٤,٠٣	٥٤

Source: World Economic Forum, The Global Information Technology Report ٢٠٠٨–٢٠٠٩, Geneva, ٢٠٠٩, p.١٠.

لقد أثمر بناء القدرات العلمية وتوفير المناخ الاستثماري الملائم إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى ماليزيا، واستطاعت ماليزيا استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخصوصاً من أمريكا واليابان، وارتفع حجم مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ماليزيا من (١٠,٣١٨) مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى (٧٤,٦٤٣) مليار دولار عام ٢٠٠٩ نتيجة لارتفاع تدفقات

(١)Irena Mia &others, Gauging the networked readiness ٠f Nations, in The Global Information Technology Report ٢٠٠٨–٢٠٠٩ , World Economic Forum, Geneva, ٢٠٠٩, p.٦–٨.

الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ماليزيا خلال تلك المدة [١]، والجدول أدناه يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نموها خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٩).

جدول (٤) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لماليزيا خلال المدة (١٩٩٠- ٢٠٠٩).

السنة / المؤشر	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	معدل النمو السنوي (%)*
١٩٩٠	٢٣٣٢	-
١٩٩١	٣٩٩٨	٧١,٤٤
١٩٩٢	٥٤٨٤	٣٧,١٦
١٩٩٣	٥٠٠٦	- ٨,٧١
١٩٩٤	٤٣٤٢	- ١٣,٢٦
١٩٩٥	٤٦٧٨	٧,٧٣
١٩٩٦	٥٠٧٨	٨,٥٥
١٩٩٧	٦٣٢٣	٢٤,٥١
١٩٩٨	٢٧١٤	- ٥٧,٠٧
١٩٩٩	٣٨٩٥	٤٣,٥١
٢٠٠٠	٣٧٨٨	- ٢,٧٤
٢٠٠١	٥٥٤	- ٨٥,٤٥
٢٠٠٢	٣٢٠٣	٤٧٨,١٥
٢٠٠٣	٢٤٧٣	- ٢٢,٧٩
٢٠٠٤	٤٦٢٤	٨٦,٩٧
٢٠٠٥	٣٩٦٧	- ١٤,٢٠
٢٠٠٦	٦٠٨٤	٥٣,٣٦
٢٠٠٧	٨٥٣٨	٤٠,٣٣
٢٠٠٨	٧٣١٨	- ١٤,٢٨
٢٠٠٩	١٣٨١	- ٨١,١٢

(*) من حساب الباحث حسب معادلة النمو البسيط اعتمادا على:

Source: UNCTAD, World Investment Report, United Nations, several years.

يتضح من الجدول تذبذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لماليزيا وقد بلغ متوسط معدل نمو التدفقات خلال المدة (١٩٩٠-١٩٩٩) ما نسبته (١١,٣٨%)، غير أن هذه النسبة ارتفعت

(١) UNCTAD, World Investment Report ٢٠١٠, New York and Geneva, ٢٠١٠, P.١٧٥.

بحوالي أربعة أضعافها خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) فقد بلغت (٤٣,٨٢%)، وبلغ أعلى معدل لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٧ إذ وصل إلى (٨٥٣٨) مليون دولار، إلا أن تأثير الأزمة المالية العالمية أدى إلى انحسار كبير في تلك التدفقات خصوصا في عام ٢٠٠٩ الذي وصلت فيه التدفقات إلى أدنى نسبة لها منذ عام ٢٠٠١ وبلغت (١٣٨١) مليون دولار، وقد ساعدت هذه الاستثمارات التي أسهمت في نقل التكنولوجيا على تمكين ماليزيا من إضافة منتجات جديدة إلى قائمة الصادرات لتشمل الأجهزة الإلكترونية والكهربائية، فضلا عن منتجات صناعة النسيج.

ولقد مارست الشركات الأجنبية الوافدة إلى ماليزيا دوراً مهماً في التحول الهيكلي للاقتصاد عبر العقدين الماضيين، مما وضع هذا الاقتصاد في مقدمة الاقتصادات المصنعة حديثا[١]، من خلال هيمنتها على الصناعات التحويلية، ولاسيما الصناعات الكهربائية والإلكترونية.

كان الانفتاح على الأفكار والتقنيات الأجنبية أحد العوامل المهمة في تطور ماليزيا الناجح والمعتمد على الإنتاجية في سعيها للحاق بركب الدول المتقدمة، وقد ركزت ماليزيا بشكل كبير على الحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر الناقل للتقنية خصوصا من اليابان، وان الحصول على التقنية والتكوين السريع لرأس المال البشري كليهما يكمل بعضه بعضا ويعززه، ومن المشكوك فيه أن يكون الاقتصاد الماليزي ومعه دول النمور الآسيوية قد استطاعت تحقيق استخدام منتج للمعرفة العلمية الأجنبية ورأس المال المستورد دون مهندسين ومختصين وعمال محليين على مستوى عال من المهارة.

واختلفت مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ماليزيا عبر الزمن، ففي الثمانينات كانت اليابان هي المصدر الرئيس لذلك الاستثمار تلتها سنغافورة ثم بريطانيا وبعدها الولايات المتحدة، وفي بداية التسعينات أصبحت تايوان هي المصدر الرئيس للاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا، وفي منتصف التسعينات أصبحت الولايات المتحدة هي المصدر الرئيس تلتها اليابان ثم سنغافورة، وفي بداية الألفية الثالثة دخلت ألمانيا لتصبح المصدر الرئيس للاستثمار الأجنبي

(١) UNCTAD,The World Investment Report,United Nations,New York and Geneva, ١٩٩٧, P. ٢٣٦.

المباشر في ماليزيا تلتها الولايات المتحدة ثم سنغافورة، وقد أسهمت تلك البلدان الثلاثة في ما نسبته (٧٥,٥%) من إجمالي الاستثمار في القطاع الصناعي الماليزي[١].

وتشير البيانات إلى أنه في عام ١٩٨٥ أنفقت ١٣ شركة أمريكية تنتج أشباه الموصلات في ماليزيا أكثر من ١٠٠ مليون دولار على تدريب القوى العاملة الماليزية ومعظمها من المهندسين والفنيين، وخلق الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من ٨٥٠٠٠ فرصة عمل في قطاع الالكترونيات وحدها في أواخر الثمانينات[٢]، واستمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ماليزيا في بداية العقد الثالث ووصل عام ٢٠٠٧ إلى (٨,٥٣٨) مليار دولار[٣]،وقد أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا بما يأتي[٤]:

١- أصبحت ماليزيا ثالث أكبر منتج في العالم لأشباه الموصلات، وفي أواخر الثمانينات بنت شركة سيمنز في ماليزيا رابع مصنع لها في العالم لصناعة الرقائق الالكترونية.

٢- قامت شركات ناشيونال لأشباه الموصلات، وموتورولا وهيتاشي ببناء مصانع لها في ماليزيا، كما قامت شركة سيجيت السنغافورية المتخصصة في إنتاج أقراص الحاسوب ببناء مصنع لها في ماليزيا.

٣- أدى تراكم الخبرة وانخفاض تكلفة مهندسي البرمجيات في ماليزيا التي لا تتجاوز (٢٠%) من نظيرتها في ألمانيا إلى جذب شركة نيكسدورف كمبيوتر الألمانية التي أقامت مركزا للبرمجيات، كما استدعت شركة إنتل خبراءها الماليزيين للمساعدة في إنشاء خط تجميع رقائق الحاسوب في ولاية أريزونا الأمريكية.

٤- دخلت شركة شارب اليابانية في مشاريع مشتركة عديدة في ماليزيا، إذ تقوم بتجميع أجهزة التلفزيون الملونة، وشاشات الحاسوب، وكذلك فعلت شركة سوني.

---

(١)Wong Hock Tsen, The determinant of Foreign Direct Investment in the Manufacturing Industry of Malaysia, op. cit, p.٩٥.

(٢) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، معجزة شرق آسيا النمو الاقتصادي والسياسات العامة، الإمارات، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٤٤٦.

(٣) UNCTAD, World Investment Report ٢٠١٠, op. cit, p.١٧٠

(٤)مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، المصدر السابق، ص ٤٤٧.

وقد أدت هذه المشاريع وغيرها إلى تطور كبير في القطاع الصناعي الماليزي والجدول (٥) الآتي يوضح بعض مؤشرات الصناعة الماليزية.

جدول (٥) تطور بعض مؤشرات القطاع الصناعي الماليزي بين العامين (٢٠٠٠ و٢٠٠٥)

المؤشر	القيمة المضافة الصناعية للفرد (دولار)		الصادرات الصناعية للفرد (دولار)		مساهمة القيمة المضافة الصناعية في GDP		مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات		مساهمة الصادرات متوسطة وعالية التقنية في القيمة المضافة الصناعية		مساهمة الصادرات متوسطة وعالية التقنية في إجمالي الصادرات الصناعية	
السنة	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٠	٢٠٠٥
	١٢٨٠	١٤٣٠	٣٨١٥	٤٧٥٣	٣٢,٦	٣٢,٢	٨٩,٣	٨٥,٥	٥٤,٩	٤٩,٨	٧٦,٤	٧٢,١

Source:UNIDO, Industrial Development Report ٢٠٠٩, United Nations, ٢٠٠٩, P. ١٣١.

يوضح الجدول أن مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥ قد بلغت (٣٢,٢%)، وأن مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات بلغت (٨٥,٥%) مما يعني سيطرة القطاع الصناعي على إجمالي الصادرات، وضمن القطاع الصناعي نفسه تسيطر الصادرات متوسطة وعالية التقنية على إجمالي الصادرات بنسبة بلغت (٧٢,١%).

لقد أدى توافر القدرات العلمية والمهارات البشرية إلى جعل ماليزيا واحدة من أبرز الوجهات الاستثمارية لعمليات التصنيع الدولية، وقد جذبت ماليزيا إلى الآن ما يزيد عن ٥٠٠٠ شركة أجنبية من أكثر من ٤٠ دولة لمباشرة عملياتها في هذا البلد، وقد وسعت العديد من هذه الشركات ونّوعت من نطاق عملياتها مما يعكس ثقتها في ماليزيا كموقع مناسب لمشروعاتها وأعمالها[١].

(١) هيأة التنمية الماليزية، الاستثمار في ماليزيا، متوافر على الموقع الالكتروني:
http://www.mida.gov.my/arabic/index.php?page=invest-in-malaysia

سادسا:الاستنتاجات:

١- ان توافر القدرات العلمية يسهم بشكل كبير في جذب الشركات العالمية التي تسعى غالبا إلى استخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج من أجل تخفيض كلف الإنتاج، وهذه التقنيات لا يمكن استخدامها في الدول المضيفة للاستثمار ما لم تتوافر قدرات علمية قادرة على التعامل مع هذه التقنيات.

٢- العلاقة بين رأس المال البشري المؤهل والاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة طردية بمعنى أنه كلما توافر رأس المال البشري المؤهل والمدرب ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣- أدى إصلاح النظام التعليمي وتطويره والتركيز على تطوير المورد البشري إلى تحويل ماليزيا من بلد يعتمد بشكل كبير على إنتاج بعض المواد الأولية الزراعية وتصديرها إلى بلد منتج ومصدر للسلع الصناعية.

٤- أثمر بناء القدرات العلمية وتوفير المناخ الاستثماري الملائم إلى جعل ماليزيا وجهة ملائمة للعديد من الشركات العالمية، وبالتالي استطاعت ماليزيا استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مما أدى إلى ارتفاع حجم مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ماليزيا من (١٠,٣١٨) مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى (٧٤,٦٤٣) مليار دولار عام ٢٠٠٩.

سابعا: التوصيات:

١- ضرورة وضع ضوابط تلزم الشركات الأجنبية في المساهمة بنقل التكنولوجيا وتدريب الأفراد في ماليزيا.

٢- زيادة التركيز على الاستثمارات عالية التكنولوجيا كثيفة رأس المال وذلك لأنَّ منتجاتها هي الوحيدة القادرة على المنافسة في الأسواق العالمية .

٣- يمكن للعراق ولبقية الدول العربية الاستفادة من تجربة ماليزيا في تطوير قدراتها العلمية وتطوير نظامها التعليمي بما يخدم مسيرة التنمية الاقتصادية في تلك البلدان.

قائمة المصادر

أولا: المصادر العربية:

١- ادوارد م .جراهام، العمل معا:الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة،الإصلاح الاقتصادي اليوم، القاهرة،العدد ٣ ، يوليو ٢٠٠٠.
٢- الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي: الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديات التنمية، الأمم المتحدة، جنيف، ١٩٩٩.
٣- اليونسكو، الموجز التعليمي العالمي ٢٠٠٨، مقارنة إحصائيات التعليم عبر العالم، كندا ، معهد اليونسكو للإحصاء، ٢٠٠٨.
٤- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩، دبي، دار الغرير للطباعة والنشر، ٢٠٠٩.
٥- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١١، نيويورك ٢٠١١.
٦- حسن عبد المطلب الأسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، الكويت، بنك الكويت الصناعي، العدد ٨٣، ديسمبر ٢٠٠٥.
٧- سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي : مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات ، الموصل، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، ٢٠٠٢ .
٨- عبد الله عبد الدائم، تعليم الكبار وتنمية القوى العاملة العربية، علم تعليم الكبار، الجزء الثاني، بغداد، الجهاز العربي لمحو الأمية وتعليم الكبار، ١٩٨٥.
٩- عبد ضمد الركابي، الاستثمار في الإنسان وأهمية رأس المال البشري في إستراتيجية التصنيع الخليجية ، مجلة الاقتصادي، بغداد، جمعية الاقتصاديين العراقيين، السنة الثانية والعشرون، العدد الثالث، ١٩٨١.
١٠- عقيل حميد الحلو، الاستثمار بالمورد البشري وعلاقته بالتشغيل و البطالة في البلاد النامية (دراسة حالة العراق)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٨.
١١- د. علي عبد القادر علي ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية ، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد ٣١، يوليو –تموز ٢٠٠٤ ، السنة الثالثة.
١٢- د. كتوش عاشور، أ. فورين حاج قويدر، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها، العراق، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية ، مجلة دراسات إقليمية ، العدد ٤ (١٠) ، ٢٠٠٨.
١٣- ليلي حمد القاسم، العلاقة بين السياسة التعليمية والإصلاح التربوي ماليزيا أنموذجا، متوافر على الموقع الالكتروني:
http://www.almarefh.org/news.php?action=show&id=٤٣٧١
١٤- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، معجزة شرق آسيا النمو الاقتصادي والسياسات العامة، الإمارات، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
١٥- مركز المشروعات الدولية الخاصة. الاستثمار الأجنبي المباشر، واشنطن، ٢٠٠٥.
١٦- محمد شريف بشير، استثمار البشر في ماليزيا، متوفر على الموقع الالكتروني:
http://www.hrdiscussion.com/hr١٥٧٣.html

١٧- د. نافز أيوب محمد، الأهمية التنموية لرأس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد ٤٤، شتاء ٢٠١٠.
١٨- هيئة التنمية الماليزية، الاستثمار في ماليزيا، متوافر على الموقع الالكتروني:
http://www.mida.gov.my/arabic/index.php?page=invest-in-malaysia

ثانيا: المصادر الانكليزية:

١- *Irena Mia &others, Gauging the networked* readiness ٠f Nations, in The Global Information Technology Report ٢٠٠٨-٢٠٠٩ , World Economic Forum, Geneva, ٢٠٠٩.
٢- Marshall A., Principle of Economics, Macmillan and Co. Ltd, London, ١٩٣٠.
٣- Robert J. Barro & Jong – Wha Lee, International Data on Educational Attainment Updates and Implications, Journal of Economic Literature, No.١٢٠ , J ٢٤, ٠١٥, Aug. ٢٠٠٠.
٤- UNCTAD, World Investment Report, United Nations, New York and Geneva, ١٩٩٧.
٥- UNCTAD. World Investment Report, New York and Geneva,١٩٩٨.
٦- UNCTAD, World Investment Report ٢٠٠٦and ٢٠٠٨, New York and Geneva , United Nations, ٢٠٠٦ and ٢٠٠٨.
٧- UNCTAD, World Investment Report ٢٠١٠, New York and Geneva, ٢٠١٠.
٨- UNDP, Human Development Report ٢٠٠١, New York – Oxford, Oxford University Press, ٢٠٠١.
٩- United Nations , Statistical Yearbook, fifty second issue, New York, June ٢٠٠٨.
١٠- Wong Hock Tsen, The determinant of Foreign Direct Investment in the Manufacturing Industry of Malaysia, Journal of Economic Cooperation, Vol. ٢٦ (٢), ٢٠٠٥.